تقرير

شوقي عشقوتي

"زواج بالإكراه" بضغط تركي وغضّ طرف إسرائيلي
"اتفاق الإندماج" بين دمشق والأكراد تحوّل في مسار سوريا

"الاتفاق الشامل" الذي أعلن بين دمشق واكراد سوريا ووقع عليه الرئيس احمد الشرع وقائد "قسد" مظلوم عبدي، وضع حدا لمشروع كردي طموح نشأ ونما خلال الحرب السورية، واطفأ مشروع التقسيم والدويلات في سوريا، ورسخ سلطة الشرع، محدثا نقطة تحول في المسار السوري. إضافة الى ذلك، عكس توازنات وتفاهمات دولية اقليمية في سوريا، ستكون مؤثرة في رسم مستقبلها ونظامها الجديد

الاتفاق بين دمشق و"قسد" لم يحصل "على البارد" وانما طبخ على نار حامية وسبقته جولة قتالية خاطفة كانت كافية للكشف عن حجم التغيير في ميزان القوى الداخلي الذي شجع الشرع على حسم الملف الكردي، ودفع "قسد" الى الانكفاء للحد من الخسائر والخروج باتفاق أفضل الممكن. هذا "الانهيار" العسكري المفاجئ لـ"قسد" حصل لثلاثة اسباب اساسية:

-1 عدم التناسب بين قدرات "قسد" وسيطرتها العسكرية من جهة، وانتشارها المترامي الاطراف وسيطرتها الجغرافية من جهة ثانية، اذ انها تتواجد على مساحة تتجاوز 50 الف كيلومتر مربع وتعتمد على التغطية والرعاية الاميركية اكثر مما تستند الى قوى ذاتية.

-2 دور العشائر العربية الموجودة بكثافة، والتي تملك نفوذا ووجودا مسلحا، وهي على صراع تاريخي مع الاكراد وخاضت مواجهات مع "قسد" في الاعوام الماضية، ونجح الشرع في اختراقها واستقطابها.

-3 تقاطع أميركي ـ تركي على دعم حكم الشرع ووضع مناطق نفوذ "قسد" تحت سيطرته الامنية والعسكرية، في مقابل اعطاء الاكراد حقوقهم ومطالبهم التاريخية والاعتراف رسميا بخصوصياتهم الاجتماعية والثقافية. وهكذا يكون الاتفاق الموقع مثابة "زواج بالاكراه" تم بضغوط مباشرة من الطرفين التركي والاميركي. اردوغان الذي لا يرغب في رؤية وضع خاص للاكراد في سوريا، وترامب الذي يتقن ادارة صراع النفوذ والمصالح بين اسرائيل وتركيا في سوريا، فيعطي الاولى الجنوب ويترك للثانية حرية الحركة في الشمال. ويبدو ان اسرائيل ملتزمة حماية الدروز وغير معنية بحماية الاكراد.

حصل اتصال بين الرئيس الاميركي دونالد ترامب والرئيس السوري احمد الشرع شدد فيه ترامب على امرين: محاربة "داعش" وحفظ حقوق الاكراد... لكن مصادر كردية تتحدث عن وجود حالة "احباط" من الموقف الاميركي الذي ركز على محاربة "داعش" وحفظ حقوق الاكراد، وانحاز بشكل مطلق الى الشرع الذي عمل على استرضاء الاكراد بمرسوم رئاسي، تضمن اقرارا بحقوق الكرد في سوريا، ومن بينها منح الجنسية لمكتومي القيد، واعتبار اللغة الكردية لغة وطنية، واقرار يوم 21 آذار عطلة رسمية بمناسبة "عيد النوروز".

الرئيس السوري احمد الشرع كسب الجولة مع الاكراد وعزز وضعه على الارض وفي الدولة، وانتقل من عملية تفكيك تنظيم "قسد" ميدانيا الى محاولة تفكيك العقدة الكردية التاريخية. الرابح الاقليمي هو تركيا لمجرد ان هذا الاتفاق وجه ضربة قاسية جدا الى المشروع الكردي في اقامة منطقة حكم ذاتي وكيانية خاصة في سوريا، في حين بدت "قسد" مقصوصة الجناحين، لا سيما بعد تخلي واشنطن عن فكرة تثبيت اقدامها في المناطق الجغرافية التي كانت تسيطر عليها.

هناك قراءتان للاتفاق بين دمشق والاكراد:

* القراءة الاولى تعتبر ان "قسد" نجحت في انتزاع اتفاق افضل الممكن بفعل الضغط الاميركي على الشرع، وترى ان الشرع لم يكن في وارد تقديم هذا الكم من التنازلات للأكراد في ظل الموقف التركي، لولا الضغط الاميركي، ولذلك تحرك عضو الكونغرس ليندسي غراهام، مما احرج توم براك والشرع، خصوصا وان غراهام قدم للكونغرس مشروعا باسم "حماية الكرد"، يتضمن فرض عقوبات على النظام السوري الجديد اقسى من تلك التي فرضت على نظام الرئيس السابق بشار الاسد باسم "قانون قيصر"، اذ ان الشرع ومن خلفه تركيا وضعا المهل بعد المهل امام "قسد" لتسليم سلاحها تحت تهديد اجتياح الحسكة وعين العرب (كوباني) في اثناء الاسبوعين الاخيرين، مما أجج الساحة الكردية في سوريا وتركيا والعراق، وحرض جزءا كبيرا من السوريين ضد الكرد. ثم عاد الشرع وانصاع الى الضغوط الاميركية والفرنسية، خشية فقدان دعم "الجمهوريين" في الكونغرس، خصوصا مع الاستياء الذي سببه الهجوم على "قسد" بين "الديموقراطيين"، وعدم تحرك الرئيس دونالد ترامب لوقفه، والاتهامات لبراك بتغطيته.

بالتالي، فان الصفقة تمثل خذلانا لجمهور الشرع الذي رفع من سقف توقعاته بعد حملات التحريض التي غذتها الحكومة السورية بين العرب السوريين، خصوصا انه يتضمن تشكيل "قسد" فرقة من ثلاثة الوية في الحسكة ولواء في كوباني تابعا لفرقة حلب في الجيش السوري الجديد، وهي المعادلة نفسها التي كانت تطرحها "قسد"، وعنوانها تشكيل فرقة في الحسكة واخرى في الرقة وثالثة في دير الزور، طبعا قبل خسارة المناطق ذات الغالبية العربية والانسحاب منها من دون قتال. فضلا عن ذلك، تتضمن الصفقة، بحسب المعلومات، إنسحاب قوات الجيش الجديد الى الشدادي والابتعاد عن خطوط التماس مع "قسد".

* القراءة الثانية تتحدث عن انجاز حققه الشرع الذي انهى الصراع مع الاكراد لمصلحته وفرض شروطه في التسوية السياسية بعدما حقق تقدما كبيرا وسريعا على الارض. اضطرت قوات "قسد" الى الانسحاب من مناطق واسعة كانت تسيطر عليها منذ ست سنوات في شمال وشمال شرق سوريا. ويرى ديبلوماسيون ومراقبون ان هناك اربعة اسباب رئيسية تفسر هذا التراجع: اولها الرهان الخاطئ لـ"قسد" على ما كانت تنظر اليه على انه ضمانات اميركية. ما حصل في الايام الاخيرة اوصل هذه القوات التي يقودها الاكراد الى خلاصة مفادها ان حكومة دمشق حصلت على ضوء اخضر اميركي لاجتياح المناطق التي كانت تحت سيطرتها. بالتوازي، فان هناك سببا ثانيا يتمثل في ان "قسد" اخطأت في تقدير قوتها العسكرية وقدرتها على حرمان السلطات السورية من استرجاع مناطق بالغة الحيوية بالنسبة اليها، وتشكل نحو ثلث مساحة سوريا. اما العامل الثالث الذي يمكن اعتباره الاهم، فيتمثل في نجاح السلطات السورية في دفع جزء كبير من مقاتلي العشائر العربية في الشمال الشرقي لسوريا للانفصال عن "قسد". هؤلاء المقاتلون يشكلون ما لا يقل عن 70 في المئة من مجموع قوات "قسد". ثمة سبب آخر دفع هؤلاء المقاتلين للانفصال مرده ان بيئتهم العربية لم تكن موالية لحكم "قسد"، وكانت ترغب بالتخلص منها.

في المقابل، القوات التركية الداعمة بقوة للحكم الجديد في سوريا، لم تلعب دورا مباشرا في المعارك الاخيرة، لكنها قدمت دعما لوجستيا ومعلوماتيا.

هنا تبرز القراءة الاسرائيلية التي ترى ان هذا ليس اتفاقا بين طرفين متكافئين، بل وصفته بأنه "رضوخ كردي للشرع حصل بعدما تمكن مؤيدو الحكومة من تفكيك "قسد" من الداخل، وسحب شرائح عدة منها وتقريبها من النظام".

وقال مصدر في الحكومة الاسرائيلية ان تل ابيب تعتبر الاتفاق خسارة اسرائيلية امام تركيا في سوريا، لكنها تؤكد انها تملك اوراقا كثيرة للرد. واوضحت للأميركيين مرة اخرى انها لن تقبل بوجود اي جندي تركي على الاراضي السورية، ولن تتخلى عن حماية الدروز في سوريا، خصوصا دروز الجنوب القريبين منها. فإسرائيل تخشى التوصل الى اتفاق شبيه في الجنوب مع الدروز في محافظة السويداء. كشفت مصادر سياسية في تل ابيب ان حكومة نتنياهو توسع خلافها مع واشنطن حول دمشق، وتعتبر السياسة الاميركية في هذا الشأن ساذجة ولا تفهم طبيعة "الحارة" الشرق أوسطية التي نعيش فيها. وكتب الدكتور ايلي كلوتشتاين، الباحث في معهد الدراسات اليميني "مسغاف"، ان واشنطن تهتم بمصالحها الذاتية في سوريا وتضع مصالح اسرائيل الامنية على الهامش، داعيا الحكومة الاسرائيلية الا تخشى الدخول في مواجهة مع واشنطن، بل الاصرار على مصالحها بأي ثمن.

قوات سوريا الديموقراطية "قسد"

تأسست قوات سوريا الديموقراطية "قسد" في العام 2015 بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة التي حددت لها مهمة رئيسية هي محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". بلغ عدد مقاتليها حسب التقديرات الأميركية نحو 45 ألف مقاتل أكثريتهم من الأكراد مع وجود عناصر من العشائر العربية بنسبة تصل الى نحو 30 في المئة. سيطرت "قسد" على مناطق واسعة تصل الى نحو 25 في المئة من مساحة سوريا وبلغت مساحتها نحو 52 ألف كيلومتر مربع، أي خمسة اضعاف لبنان. وتركزت مناطق "قسد" في شرق الفرات وامتدت من المثلث الحدودي مع العراق وتركيا، مرورا بكامل محافظة الحسكة باستثناء "رأس العين"، وتشمل كامل محافظة الرقة باستثناء مناطق تل أبيض وسلوك وحمام التركمان في الريف الشمالي، إضافة الى منطقة معدان في الريف الجنوبي.

كما سيطرت "قسد" أيضا على كامل الضفة الشرقية لنهر الفرات في محافظة دير الزور، من ريفها الشمالي حتى أقصى الجنوب، بما في ذلك بلدات الإمتداد النهري حيث حقول النفط والغاز الرئيسية، وهو ما يمنح هذه المناطق أهمية اقتصادية واستراتيجية بالغة.